

## ملخص

تهدف هذه الدراسة الى محاولة رسم معالم نشأة وتطور مسار الآليات الوطنية للنهوض بأوضاع المرأة الفلسطينية في ضوء التوجهات الدولية والتجارب الإقليمية في إطار محاولات دمج منظور النوع الاجتماعي في صلب العملية التنموية، حيث تتبع هذه الدراسة مسار الآليات الوطنية الذي أخذ اشكالا ومستويات ومراحل مختلفة ابتداءً من المؤتمر الدولي الأول للمرأة (مكسيكو سيتي 1975) مروراً بالمؤتمرات الدولية اللاحقة الخاصة بالمرأة وصولاً الى مؤتمر بكين 1995، حيث تصدرت الدعوة لضرورة تبني الحكومات مسار الآليات الوطنية للنهوض بأوضاع المرأة جدول الأعمال العالمي للمؤسسات الدولية والحكومية.

وبينت الدراسة بان السلطة الوطنية الفلسطينية التي نشأت عام 1994 قد تبنت مسار الآليات الوطنية للنهوض بأوضاع المرأة، رغم حداثة النشأة وخصوصية التجربة الفلسطينية، وذلك انسجاماً مع التوجهات الدولية والإقليمية، حيث تزامن نشأة السلطة مع انعقاد المؤتمر العالمي الرابع للمرأة (بكين 1995) ومنهاج العمل الصادر عنه.

واستعرضت الدراسة معالم هذه الآليات على الصعيد الفلسطيني من خلال محاولة تتبع الإتجاهات الرئيسية والتغييرات التي حدثت في مجالات المؤسسات والتشريعات والسياسات بهدف النهوض بأوضاع المرأة الفلسطينية.

على صعيد المؤسسات ميزت الدراسة بين ثلاثة مراحل مما تم تبنيه من قبل الحكومات الفلسطينية المتعاقبة في هذا المجال:

**المرحلة الأولى:** بدأت منذ إنشاء دوائر ووحدات المرأة في المؤسسات والوزارات الحكومية عام 1996، حيث التزمت الحكومة الفلسطينية بإنشاء هذه الأجسام الحكومية للنهوض بأوضاع المرأة. وقد وجدت الدراسة بان هذه الاجسام في تلك المرحلة قد افتقدت للعديد من متطلبات وعوامل النجاح للقيام بمهامها، حيث واجهت التهميش وبعدها عن مستويات صنع القرار، وافتقادها لموارد بشرية ومالية مناسبة وكافية. **المرحلة الثانية:** بدأت بإنشاء وزارة شؤون المرأة عام 2003 كآلية رسمية حكومية تعمل على النهوض بأوضاع المرأة الفلسطينية في جميع المجالات. الا أن الدراسة بينت بان هذه الآلية الرسمية، لم تنجز المهمات المنوطة بها على أكمل وجه، وفقاً لما حدده منهاج بكين. وذلك مرده لأسباب متعلقة بالآلية نفسها، إضافة لأسباب تتعلق بالدعم الحكومي لها.

**المرحلة الثالثة:** تمثلت بإنشاء وحدات النوع الاجتماعي في الوزارات والمؤسسات الحكومية عام 2008 بهدف تعميم النوع الاجتماعي في خطط وسياسات الوزارات، وتدقيق ومتابعة البرامج

والسياسات من منظور النوع الاجتماعي. وأشارت الدراسة الى أبرز التحديات التي واجهت هذه المرحلة وأهمها القرار الصادر عن الحكومة بإنشاء هذه الوحدات في الوزارات، حيث لاحظت الدراسة بان القرار على الرغم من أهميته، الا انه لم يعبر عن اهتمام و ارادة حقيقية في تحسين أوضاع المرأة الفلسطينية ، حيث أتى غير ملزماً للوزارات بإنشاء هذه الوحدات ضمن هيكلاتها، كما لم يحدد موقعها على هيكلية الوزارة، ولم يشر للموازنات والموارد البشرية التي يجب توفيرها لهذه الوحدات لتتمكن من القيام بالمهام الموكلة اليها.

وبينت الدراسة بان السلطة الوطنية الفلسطينية تبنت العديد من الاجراءات على المستوى التشريعي والقانوني من أجل تحقيق المساواة بين المرأة والرجل، وذلك من خلال اعتماد مبدأ المساواة بين الجنسين في القانون الأساسي والقوانين الصادرة عن المجلس التشريعي الفلسطيني، واعتماد مبدأ التمييز الايجابي للمرأة في بعض القوانين الخاصة بالانتخابات التشريعية والمحلية. بالمقابل رصدت الدراسة استمرار سريان العديد من القوانين التمييزية ضد المرأة مثل قانوني (العقوبات، الاحوال الشخصية)، إضافة للتمييز في اللوائح التنفيذية لبعض القوانين مثل قانوني (الاحوال المدنية، الخدمة المدنية).

وتتبعت الدراسة جهود السلطة الفلسطينية في تضمين مصالح المرأة ومحاولة دمج منظور النوع الاجتماعي في خطط التنمية الوطنية. ووجدت الدراسة بان هذه الخطط قد مرت بمرحلتين من حيث الاعداد، وتحديد الأولويات، والموازنة. المرحلة الأولى: امتدت منذ نشأة السلطة الى ما قبل عام 2005، حيث لاحظت الدراسة تغييب قضايا المرأة ومصالحها الإستراتيجية عن أولويات هذه الخطط. المرحلة الثانية: بدأت منذ عام 2005 ، ورصدت الدراسة التطور التدريجي الذي بدأ يطرأ على صعد تضمين قضايا المرأة ومصالحها في خطط التنمية، وتجلي ذلك في "خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية 2008-2010".

وخلصت الدراسة انه وبالرغم من التقدم الحاصل على صعيد تبني السلطة الفلسطينية لمسار الآليات الوطنية، وما تم إنجازه في هذا المضمار من تغييرات إيجابية على المستوى المؤسسي والتشريعي والسياساتي، إلا انه لم تلحظ الدراسة توفر الإرادة السياسية بشكل كافٍ لدى صناع القرار الفلسطيني، وبرز ذلك من خلال قصور القرارات والخطط الحكومية المتعلقة بإنشاء الآليات الوطنية للنهوض بالمرأة، وعدم تخصيص الموازنة والموارد البشرية الكافية والمناسبة، واستمرار سريان قوانين تمييزية ضد المرأة، والتي تعتبر عوامل حاسمة في نجاح هذه الآليات لإحداث التغيير المطلوب.